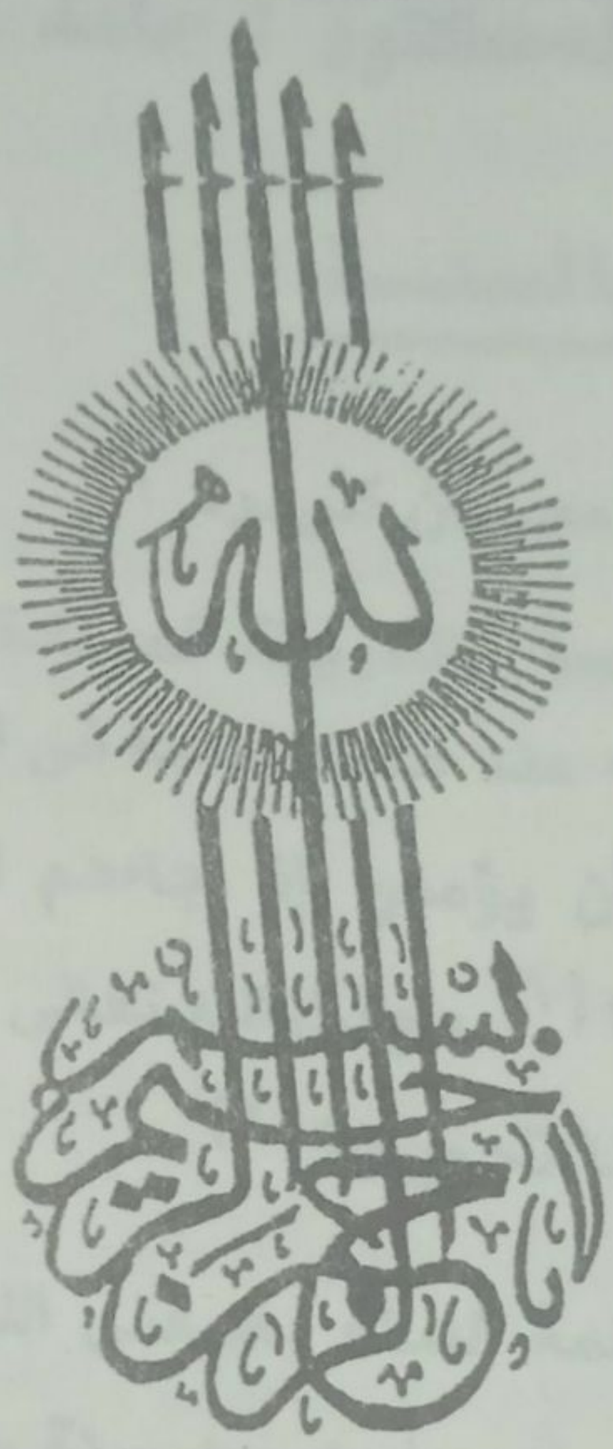

السنة النبوية كمصدر للتشريع

بقلم الدكتور : حامد محمود اسماعيل

Scanned by TapScanner

السنة النبوية كمصدر للتشريع

بقلم الدكتور : حامد محمود اسماعيل

التعريف بالسنة :

للسنة النبوية معان كثيرة :

منها الطريقة المعتادة حسنة كانت أو سيئة ، وهو معنى لغوى عرفت به عند علماء السنة فى القرآن الكريم . قال الله تعالى : « وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم إلا أن تأتيهم سنة الأولين »(١) ، وقال الله تعالى : «سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ولا تجد لسنتنا تحويلا»(٢) .

كما جاءت كلمة السنة بالمعنى اللغوى فى الأحاديث النبوية مثل قوله صلى الله عليه وسلم : (من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة)(٣) .

ومنها الطريقة العملية التى طبق بها النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه أوامر القرآن الكريم وأحكامه على حسب ما تبين لهم من مقاصد القرآن ودلالته وهذا المعنى هو الذى عرفت به السنة النبوية فى صدر الإسلام ، وهو معنى أخص من المعنى اللغوى السابق .

فطريقة الرسول صلى الله عليه وسلم أو سيرته هى سننه التى أمر المسلمون باتباعها فى إطار الدين لا المعنى اللغوى العام الذى هو الطريقة والسيرة حسنة كانت أو سيئة .

Scanned by TapScanner

ويقرب من هذا المعنى لفظ السبيل والصراط والطريق المستقيم فى قوله تعالى : «وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم ، صراط الله» (٤) .

وفى قوله صلى الله عليه وسلم بعد أن خط خطًا بيده : (هذا سبيل الله مستقيمًا) . ثم خط خطوطًا عن يمين ذلك الخط وعن شماله ثم قال : (وهذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه) ، ثم قرأ هذه الآية الكريمة : «وإن هذا صراطى مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون» (٥) .

وبهذا المعنى وردت السنة النبوية مقرونة بالكتاب فى وصايا النبى صلى الله عليه وسلم : (تركت فيكم ما إن تمسكتم به فلن تضلوا أبدًا كتاب الله وسنتى) (٦) .

وهذه السنة المقرونة بالكتاب فى وجوب التمسك بها وفى الوقاية من الضلال ليست إلا الطريقة العملية التى وردت عن النبى صلى الله عليه وسلم ونقلت إلينا بطريق صحيح ، وفى شأنها يقول النبى صلى الله عليه وسلم : (عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى)

ويقول أيضًا :(من رغب عن سنتى فليس منى) ، ويقابل السنة بهذا المعنى البدعة التى فسرها النبى صلى الله عليه وسلم بقوله: (من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) وبقوله: (وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة ضلالة) (٨) .

ومن معانى السنة النبوية ماعرفت به عند الفقهاء وهو ما يثاب على فعله ولايعاقب على تركه فيقال هذا الفعل سنة أى حكمه الندب فليس فرضًا ولا واجبًا ، وبهذا المعنى تكون السنة النبوية حكمًا من الأحكام لا دليلا من الأدلة الشرعية .

ومن معانى السنة النبوية كذلك ما عرفت به عند الأصوليين ، وهو كل ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من : أقوال وأفعال وتقريرات

Scanned by TapScanner

والسنة النبوية بهذا المعنى الأخير تعتبر المصدر الثانى من المصادر التشريعية يستنبط منها كما يستنبط من كتاب الله تعالى ويرجع إليها فى فهم المراد من القرآن الكريم ، إذ هى دليل من أدلة الأحكام فيقال : هذا الحكم ثابت بالسنة النبوية أى لا بالقرآن .

وسنقتصر فى بحثنا فى موضوع السنة النبوية على المعنى الأخير فقط باعتبارها مصدراً من مصادر التشريع الإسلامى . وهى جميع أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته .

أنـــواع السنـــــة النبـــــوية :

للسنـة النبـوية أنـواع ثـلاثة :-

(١) السنـــة القـــولية : وهى أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم التى رويت عنه : مثل قوله صلى الله عليه وسلم : (نضر الله امرءا سمع منا حديثاً فحفظه وبلغه غيره فرب حامل فقه ليس بفقيه) (٩) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (ومن دل على خير فله مثل أجر فاعله) (١٠) .

(٢) السنـــة الفعليـــة : وهى أفعاله صلى الله عليه وسلم التى صدرت عنه بوصفه رسولا لا باعتباره بشراً ، وذلك مثل ما نقل بالتواتر العملى من صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم وكيفية حجه وغير ذلك من العبادات التى واظب عليها فأفادت الإيجاب بالفعل الذى نقل إلينا تواتراً يفيد العلم الضرورى، ومثل ما روى عن عائشة رضى الله عنها : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله) (١١) .

وهذه السنة الفعلية المروية عن عائشة تفيد الندب ، ولايمنع الأداء بالفعل ورود النقل القولى أيضاً فيما فعله كقوله عليه الصلاة والسلام : (صلوا كما رأيتمونى أصلى) ، وقوله: (خذوا عنى مناسككم) (١٢) . بل قلما

Scanned by TapScanner

يوجد له عليه الصلاة والسلام فعل إلا كان له مع الفعل قول .

(٣) السنة التقريرية : وهى ما صدر عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم من أقوال أو أفعال فى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم وأقرها الرسول بسكوته عنها وعدم إنكاره لها ، أو بموافقته الصريحة وإظهار استحسانه .

فيعتبر عمل الصحابة أو قولهم بعد أن أقره الرسول صلى الله عليه وسلم كأنه صادر عن الرسول نفسه . ومن الأمثلة على ذلك :

(١) إقرار النبى صلى الله عليه وسلم اجتهاد الصحابة فى أداء صلاة العصر يوم غزوة قريظة حيث قال لهم يومئذ : (لايصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة) .

ففهم جماعة منهم أن النهى على حقيقته فلم يصلوا العصر فى وقتها بل أدوها فى بنى قريظة بعد فوات وقتها . وفهم آخرون أن المقصود من النهى الإسراع وعدم التوانى فى الغزو والهجوم على الأعداء فصلوا العصر فى وقتها فى طريقهم إلى بنى قريظة .

ولما بلغ النبى صلى الله عليه وسلم ما فهمه كل فريق من النهى **أقرهما** ولم ينكر على أحدهما «١٣» .

(٢) وكذلك **إقرار** النبى صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل على اجتهاده فى القضاء فيما لانص فيه من قرآن أو سنة . فقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن سأله : بم تقضى يا معاذ ؟ . قال : أقضى بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ ، فقال : أقضى بسنة رسول الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيى ولا آلو .

فأقره النبى صلى الله عليه وسلم على اجتهاده قائلا : (الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله إلى ما يرضى الله ورسوله) «١٤» .

Scanned by TapScanner

منـــزلة السنـــة النبـــوية من القـــرآن :

مما هو معلوم من الدين بالضرورة أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع ، وتأتى السنة النبوية بالمحل الثانى بعد القرآن وذلك للأسباب الآتية :

١- القرآن الكريم كان يدون آية آية عقب نزوله بواسطة الكتاب الذين اتخذهم النبى صلى اله عليه وسلم لكتابة القرآن وترتيبه بآياته وسوره حسب الوحى الإلهى .

أما السنة النبوية فلم يكن لها كتاب فى عصر النبوة ، ولم يدون منها إلا القليل ، بل قد ورد النهى عن كتابتها حتى لاتختلط بالقرآن الكريم . وفى ذلك يقول النبى صلى الله عليه وسلم : (لاتكتبوا عنى شيئا غير القرآن ، ومن كتب عنى شيئا غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عنى ولاحرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) «١٥» .

٢- نقل إلينا القرآن الكريم عن طريق التواتر الذى يفيد القطع واليقين حفظا فى الصدور ، وإثباتا فى المصاحف . أما السنة النبوية فقد نقلت إلينا بطريق الآحاد ما عدا القليل منها الذى روى متواترا على ما ذهب إليه بعض فقهاء الحديث .

لم يرد شىء من القرآن الكريم بالمعنى وذلك لأن اللفظ والمعنى من عند الله ، ومن هنا تعبدنا الله بتلاوته ، وجعله معجزة خالدة على الزمن تحدى به الأنس والجن فى كل زمان ومكان . أما السنة النبوية فيجوز روايتها بالمعنى عند كثير من الفقهاء ولم يتعبدنا الله بتلاوتها فى الصلاة ، كما لم تكن معجزة للتحدى .

٤- إذا اختلف أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى قراءة حرف من كتاب الله رجعوا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ليحكم بينهم فيما اختلفوا فيه ،

Scanned by TapScanner

أما السنة النبوية فلم يعهد فيها شىء من ذلك نظراً لصحة روايتها بالمعنى كما سبق .

وبناء على هذه الفروق بين القرآن والسنة النبوية قرر الفقهاء أن القرآن الكريم يعتبر المصدر الوحيد لتعرف عقائد الإيمان ، ثم تأتى السنة مؤكدة وموضحة لما جاء فى القرآن الكريم من عقائد .

ولم يعهد انفراد السنة النبوية بإثبات شىء من عقائد الإيمان أو مخالفة السنة للقرآن فى بعض عناصر الإيمان . ومرد ذلك إلى أن العقيدة هى ما يطلب الإيمان به على وجه العلم واليقين ولا سبيل إلى ذلك إلا ما كان قطعى الثبوت والدلالة وهو المتواتر الذى يفيد اليقين .

وهذا بخلاف الأحكام العملية التى تتصل بضبط العبادات وتنظيم المعاملات وتمييز الحقوق وغيرها فإنها تثبت بالظن عن طريق إخبار الآحاد .

وهذا الجانب هو الذى نعنى به أن السنة النبوية مصدر للتشريع ، أى فى الأحكام العملية المتعلقة بشئون الإنسان فرداً كان أو جماعة ، وهذه الأحكام تستفاد من السنة النبوية بحسب الدلالات المعهودة للكلام فى اللغة العربية «١٦» .

وظيفة السنة النبوية :

المعروف أن القرآن الكريم أنزله الله دستوراً كاملا ومنهجاً شاملا لمختلف جوانب الحياة فى شتى العصور . ومن طبيعة الدساتير أن تأتى بقواعد كلية تعالج أمهات القضايا ثم تتفرع عنها جزئياتها .

ومن هنا اشتمل القرآن الكريم على قواعد كلية هى أصول التشريع الألهى ، وقد وكل الله عز وجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إيضاح هذه القواعد وتفصيلها ، وجعل مهمته بعد التبليغ أن يبين للناس ما نزل

Scanned by TapScanner

إليهم فى العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية وغيرها .

وعلى ضوء ذلك يمكن حصر **وظائف السنة النبوية** فيما يلى :

١- بيان الإجمال فى بعض آيات القرآن الكريم ، وذلك كقوله تعالى : «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين» «١٧» .

فإن هذا النص مجمل من حيث : عدم بيان كيفية الصلاة ، وأوقاتها ، وشروطها ، وعددها ، وطريقة أدائها . كما أنه مجمل كذلك بالنسبة لوجوب الزكاة حيث لم يبين شروطها ولا الأموال الواجبة فيها ، ووقت أدائها ، وهكذا .

وقد أوضحت السنة النبوية هذا الإجمال وبينته قولا وفعلا مثل :

- قوله صلى الله عليه وسلم : (إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعًا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا . وافعل ذلك فى صلاتك كلها) «١٨» .

- وقوله صلى الله عليه وسلم : (فيما سقت السماء أو كان عثريًا العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر) «١٩» .

وأحل الله لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث ، وبين ذلك أمور مشتبهة بين الطيب والخبيث فجاءت السنة النبوية وأوضحت لنا أنواع الخبائث ، فحرمت أكل كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير ، كما نهت عن أكل لحوم الحمر الأهلية فذلك كله من الخبائث .

٢- قد يشكل فهم بعض الآيات القرآنية على بعض العقول فتأتى السنة النبوية مزيلة لهذا الإشكال . ومن الأمثلة على ذلك :

قول الله تعالى : «وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام إلى الليل» «٢٠» .

Scanned by TapScanner

فقد أشكل فهم هذه الآية على عدى بن حاتم الطائى حين نزلت حيث أخذ عقالا أبيض وعقالا أسود فلم يتبين شيئا !! فذكر ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فضحك ثم قال : (إنما هما الليل والنهار) فنزل بذلك [illegible] الغموض والإشكال .

٣- وقد تقيد السنة النبوية الإطلاق الوارد فى بعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم» «٢١» . حيث قيدت السنة النبوية اليد فى هذه الآية باليمنى .

٤- وكذلك تخصص السنة النبوية العموم فى بعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى : «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون» «٢٢» . فقد فهم بعض الصحابة أن المراد بالظلم هو عموم الظلم الشامل للكفر والمعصية وقالوا : (أينا لم يظلم ؟) . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : (ليس الأمر ذاك إنما هو الشرك بالله) .

٥- وقد تقرر السنة النبوية مبدأ عاما يفهم من كثير من الآيات القرآنية ، ومن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم : (لاضرر ولا ضرار) «٢٣» . فهذا المبدأ المستفاد من هذه السنة النبوية وهو عدم الضرر والضرار مأخوذ من عدة آيات نهت عن الضرر والضرار مثل قوله تعالى : «ولاتمسكوهن ضرارا لتعتدوا» «٢٤» .

وقوله تعالى : «ولاتضاروهن لتضيقوا عليهن» «٢٥» . ، وقوله تعالى : «لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده» «٢٦» . وقوله تعالى : «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» «٢٧» .

٦- وقد تبين السنة النبوية بعض الأحكام الشرعية عن طريق الإلحاق بما قرره القرآن الكريم من أحكام . ومن الأمثلة على ذلك :

Scanned by TapScanner

- أن الله تعالى قال فى صيد البحر : «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة» «٢٨» . ، وقال فى تحريم الميتة : «حرمت عليكم الميتة» «٢٩» . وبقى أن يعلم حكم ميتة البحر التى دارت بين طرفى الحل والحرمة فمن حيث أنها ميتة تكون حراماً ، ومن حيث كونها من صيد البحر تكون حلالا .

ولما دارت ميتة البحر بين الحل والحرمة وأخذت من كل منهما بطرف جاءت السنة النبوية وألحقتها بالحلال الطيب حيث سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن ميتة البحر فقال النبى صلى الله عليه وسلم : (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) «٣٠» . وقال : (أحلت لكم ميتتان ودمان السمك والجراد ، والكبد والطحال) «٣١» .

٧ - وقد تؤكد السنة النبوية الأحكام التى جاءت فى القرآن الكريم وذلك كتحريم أكل أموال الناس بالباطل المستفاد من قول الله تعالى : «ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالأثم وأنتم تعلمون» «٣٢» .

وقد جاء هذا المعنى مؤكداً فى قول النبى صلى الله عليه وسلم : (لايحل مال امرىء مسلم إلا بطيب نفس منه) «٣٣» ، وفى قوله : (لعن الله الراشى والمرتشى والرائش) «٣٤» .

هل تستقل السنة بتشريع بعض الأحكام ؟

اتفق الفقهاء على أن السنة النبوية قد تقرر بعض الأحكام الشرعية التى لم يرد لها نص من القرآن ، لكن الخلاف بينهم إنما هو فى تخريج هذه الأحكام ، وبيان طرق الاعتداد بها .

فمن الفقهاء من يقول : أن السنة النبوية لاتنفرد بشىء من الأحكام إلا له أصل فى القرآن الكريم ، وذلك بقول الله تعالى : «مافرطنا

Scanned by TapScanner

فى الكتاب من شىء» «٣٥» .

ومنهم من يقول أن السنة النبوية قد تنفرد بتشريع بعض الأحكام وفقًا لما ورد فى القرآن الكريم من آيات كثيرة تدعو إلى طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم والاحتكام إليه والرضا بحكمه . مثل قوله تعالى : «يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» «٣٦» ، وقوله تعالى : «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» «٣٧» .

والأحكام التى وردت فى السنة النبوية دون أن يكون لها نص فى القرآن الكريم مقبولة لأنها جاءت من المعصوم الذى لاينطق عن الهوى ، فمرجعها فى النهاية إلى الوحى الإلهى ،إما بإلقائها فى روع النبى صلى الله عليه وسلم أو تقريرها .

وقد أورد الإمام الشافعى «٣٨» رضى الله عنه كلام الفقهاء حول طريق الاعتداد بتلك الأحكام التى تنفرد بها السنة النبوية . وقد فهم منه أن الخلاف لايتناول الاعتداد بالأحكام الزائدة التى جاءت بها السنة النبوية وإنما هو مقصور على تخريج هذه الأحكام وطريق الاعتداد بها على الوجه الذى بيناه . الأمر الذى يؤكد أن هذا الخلاف على حقيقته ليس جوهريًا وإنما هو خلاف لفظى لاينبنى عليه عمل ، لأن كلا من الفريقين يستشهد بالسنة ويأخذ بما تأتى به حجة مسلمة دون أن يتوقف حتى يبحث عن أصلها فى القرآن الكريم ، كما أن الذى يقول أن أصول السنة فى القرآن يوسع فى معنى الأصل فيجعله شاملا للأصول العامة كالقاعدة التى تشمل أحكام باب من أبواب الفقه الإسلامى «٣٩» ، هذا ومن الأحكام التى ثبتت بالسنة النبوية زيادة على ما فى القرآن الكريم ما يأتى :-

- تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها فى الزواج ، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها حيث قال : (إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم) «٤٠» .

Scanned by TapScanner

فنحن نرى أن القرآن الكريم قد اقتصر على تحريم الجمع بين الأختين فى قوله تعالى : «وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف» «٤١» ، ثم زادت السنة النبوية تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها .

٢- **ميراث الجـــدة** : حيث أعطاها النبى صلى الله عليه وسلم السدس ، ولم يرد لميراث الجدة ذكر فى القرآن الكريم على حين أوردته السنة النبوية .

٣- **دية الأطـــراف** : كاليدين والرجلين والعين والأذن وغيرها فمصدرها التشريعى السنة النبوية ، أما القرآن الكريم فقد اقتصر على ذكر النفس فى قوله تعالى : «ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا» «٤٢» .

٤- **زكـاة الفطـر** : وهى مفروضة على كل مسلم فى آخر شهر رمضان من كل عام عملا بالسنة النبوية التى هى أصل تشريعها ، فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين) «٤٣» . وعبارة الحديث تشير إلى أن فرض هذه الزكاة مصدره السنة النبوية حيث لم يرد لها ذكر فى القرآن الكريم الذى اقتصر على بيان زكاة الأموال .

٥- **المســح على الخفيـــن** : وهو رخصة من النبى صلى الله عليه وسلم للمقيم والمسافر ، حيث يمسح المقيم على الخفين بدلا من غسل الرجلين فى الوضوء بشروط معروفة يوماً وليلة ، والمسافر يمسح ثلاثة أيام .

ولم يرد المسح على الخفين إلا فى السنة النبوية ، أما القرآن الكريم فقد اكتفى بذكر غسل الرجلين فى الوضوء . وقد ورد عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ،

Scanned by TapScanner

وأن عبد الله بن عمر سأل أباه عن ذلك فقال : نعم ، إذا حدث سعد شيئاً عن النبى صلى الله عليه وسلم فلا تسأل عنه أحداً غيره «٤٤» .

٦- **عقوبة شارب الخمر** : وهى أربعون جلدة ، وهذه العقوبة مصدرها التشريعى السنة النبوية ؛ حيث لانص عليها فى كتاب الله الذى اقتصر على الأمر باجتنابها مبيناً أنها رجس من عمل الشيطان ، ثم جاءت السنة النبوية فقررت حد شارب الخمر على نحو ماورد عن السائب بن يزيد قال (كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإمرة أبى بكر ، وصدر من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين) «٤٥» .

وهكذا نجد أن السنة النبوية قررت أحكاماً لا نص عليها فى القرآن الكريم ، وهذه الأحكام يجب قبولها والاعتداد بها على اعتبار أنها صادرة عن النبى صلى الله عليه وسلم بوصف كونه رسولا مبلغاً عن ربه ومعصوماً لاينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى .

حجية السنة النبوية :

القرآن الكريم هو أصل الشريعة الإسلامية وأساسها الأول ، لأنه كلام الله تعالى المتواتر اللفظ المتعبد بتلاوته ، كما أنه المعجزة الخالدة الدالة على رسالة النبى صلى الله عليه وسلم وصدق دعوته .

وتستمد الأدلة الشرعية الأخرى حجيتها من القرآن الكريم الذى أثبت فى كثير من آياته الاعتداد بها ، وفى مقدمة الأدلة الشرعية التى أثبت القرآن الكريم حجيتها السنة النبوية التى تعتبر المصدر الثانى للتشريع الذى يجب الرجوع والاحتكام إليه .

Scanned by TapScanner

ومن هنا يجب اعتصام السنة النبوية والعمل بمقتضاها على أنها من طريق مستبين سواء في العبادات أو المعاملات أو الأخلاق وغيرها . وهذا أمر طبيعي ولذلك فقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مبلغا عن ربه ومبينا للناس ما نزل إليهم من الأحكام والأوامر والنواهي ، فجاءت أقواله وأفعاله وتقريراته توضيحا لما جاء في القرآن الكريم وكيف يمكن لكل أمة يريد المسلمون أن يلتفوا عليه ويعرفوه من أحكام دينهم .

منهج القرآن في تقرير حجية السنة :

وقد سلك القرآن الكريم في تقرير حجية السنة النبوية مسالك شتى تبعا لأحوال المخاطبين ووفقا للمناسبات والوقائع المختلفة . وقد أدرك العرب بفطرتهم هذه المسالك ، واستنبطها الفقهاء من مصادرها ، وتعرفوا عليها من مواردها ، وأثبتوا بها حجية السنة القطعية .

ومن هنا نجد الكثير من آيات القرآن الدالة على أهمية السنة النبوية في التشريع قد تنوعت أساليبها ، فتارة تدل على وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث أن طاعته من طاعة الله .

وتارة أخرى تدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم يبين للناس ما نزل إليهم وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم بتلك المثابة فقد وجب الاعتداد ببيانه لأن الله تعالى أوجب علينا طاعته ، وإليك بيان هذين النوعين من الأساليب القرآنية اللذين يلقيان الضوء على منهج القرآن الكريم في تقرير حجية السنة النبوية والاعتداد بها :

١- وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وبيان أن طاعته من طاعة الله وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾ «٤٦» . ، ويقول الله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾ «٤٧» .

Scanned by TapScanner

وعلى ضوء هاتين الآيتين - وغيرهما كثير فى القرآن - يتضح أن أسمى الغايات من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام يتمثل فى طاعتهم والانقياد لأوامرهم والإذعان لما يبلغونه عن ربهم بما أفاض عليهم من معارف وعلوم وما أوحى إليهم من تشريعات وأحكام .

وقد قال الفخر الرازى فى تفسيره «٤٨» (فكل رسول أرسل إلى قوم يجب عليهم طاعته) ، إذ من صد عنهم وخرج على طاعتهم أو رغب عن حكمهم كان متمرداً ومعانداً لحكمة الله المضطردة وسننه العامة فى إرسالهم وغافلا عن مهمتهم والحكمة من بعثهم إلى الناس .

ورسولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسول من الرسل ، فهو بهذا داخل فى مضمون الحكم العام المقرر للرسل عامة ، وتنطبق عليه السنة الإلهية المضطردة وهى إيجاب الطاعة والانقياد لجميع أوامره لإرساله إلى الناس .

وقد أرسل الله رسلا بدون كتب تتلى ، وأثبت لهم الطاعة على أممهم ، ففى أى شىء كانوا يطيعونهم إذا لم تكن طاعتهم فيما صدرت عنهم من أقوال وأفعال نتيجة علمهم بما أفاض عليهم من علم اليقين وإنزال الوحى إليهم ليساندهم ويرشدهم إلى ما يطلبه الله منهم أن يبلغوه إلى الناس حتى لايكون للناس على الله حجة .

وإذا كان الرسل قد نادوا منذ إرسالهم إلى أممهم بطاعتهم - على الرغم من أن الطاعة كانت متطابقة مع حكمة إرسالهم - فإن رسولنا صلى الله عليه وسلم يجب أن يطاع فى كل ما يصدر عنه سواء كان قرآناً يتلى ويتعبد بلفظه ، أم غير قرآن وهى سننه لأنه رسول قامت الأدلة والبراهين على صدق رسالته .

والرسول صلى الله عليه وسلم هو الواسطة إلينا فى نقل حكم الله قرآناً أو غير قرآن ، فهو المبلغ لها ومصدرها الوحى بيد أن القرآن لفظه

Scanned by TapScanner

معجز يتعبد به ، أما السنة النبوية فهى شارحة ومبينة لمعانيه ومقاصده .

٢- الرسول صلى الله عليه وسلم مبين للناس ما نزل إليهم ، ومن هنا يجب الاعتداد ببيانه لأن الله أوجب طاعته ، ومن الآيات الدالة على ذلك قول الله تعالى : «فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما» «٦٥» .

وقول الله تعالى : «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم» ، وقول الله تعالى : «وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب» «٥١» .

ففى الآية الأولى : دلالة على وجوب اتباع أحكام الرسول صلى الله عليه وسلم ، والحكم بعدم الإيمان على أولئك الذين لايسلمون بها تسليماً منبعثاً من قلوبهم على وجه لايخالطه ريب ولاشك . وهذه الأحكام إنما صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم فى قضاياهم الخاصة بهم ، وهى تشريع منه وهدى نبوى يجب اتباعه إلى يوم القيامة .

وفى الآية الثانية : تحذير من الله تعالى لأولئك المخالفين عن أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يأمر به وينهى عنه .

أما الآية الثالثة : فهى دليل واضح وأكيد على الاعتداد ببيان السنة النبوية ، وأنها مصدر للتشريع ، ولعل مما يوضح ذلك ما روى عن علقمة عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لعن الله الواشمات والمستوشمات ، ، والمتنمصات ، والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله) ، فبلغ ذلك إمرأة من بنى أسد يقال لها أم يعقوب فجاءت فقالت : أنه بلغنى أنك لعنت كيت وكيت ، فقال ومالى لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هو فى كتاب الله فقالت : لقد قرأت مابين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول ، فقال لئن كنت قرأته لقد وجدته ، أما

Scanned by TapScanner

قرأت قوله تعالى : «وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» ؛ قالت : بلى ، قال : فإنه قد نهى عنه ، قالت : فإنى أرى أهلك يفعلونه ، قال : فاذهبى فانظرى . فنظرت فلم تر من حاجتها شيئًا «٥٢» .

وروى عن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى محرمًا عليه ثياب فنهى عن لبس الثياب ، فقال : ائتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى ، فقرأ عليه قوله تعالى : «وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» «٥٣» .

وهكذا نجد القرآن الكريم حافلا بالأدلة الواضحة والأكيدة على الاعتداد بالسنة النبوية والاهتمام بها والاحتجاج بما فيها من أحكام .

وقد علق ابن حزم على ما ورد فى القرآن الكريم من آيات كثيرة دالة على حجية السنة النبوية قائلا «٥٤» : (لقد كان فى آية واحدة مما تلونا كفاية لمن عقل وفهم ، فكيف وقد أبدا الله تعالى فى ذلك وأعاد وكرر وأكد ولم يدع لأحد متعلقًا) .

ولعله يشير بذلك إلى أن الآيات القرآنية التى أثبتت حجية السنة النبوية إنما تنوعت أساليبها بسبب أحوال المخاطبين بها فمنهم الذكى اللماح الذى تغنيه الإشارة عن العبارة ، ومنهم من لايدرك إلا النصوص الصريحة ، ومنهم كذلك المجادل الذى يحتاج إلى كثرة الأدلة ، ومنهم من يهمس فى الخفاء دون استحياء فهو فى حاجة إلى أسلوب التهديد والوعيد . ومنهم الذى يريد التحرر والانطلاق من قيود الأوامر والنواهى فيصرح الله له ، أو يشير له ولأمثاله إلى ما أعده الله لمن أطاع الرسول ورضى بحكمه من ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة .

ومن هنا تعددت دلالات الأمر باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم والانقياد لأمره . كما تنوعت الأساليب الدالة على أنه مبين للناس ما نزل إليهم .

Scanned by TapScanner

تفنيد شبهات المنكرين لحجية السنة :

يذهب فريق من الناس إلى القول بالاكتفاء بالقرآن الكريم قائلين : حسبنا كتاب الله الذى أنزله الله بلسان عربى مبين يفهمه الناس كافة . وهو بدلالاته المختلفة وإشاراته المتعددة وأساليبه الواضحة كفيل ببيان أحكام الله تعالى .

على أن ماورد من السنة النبوية ليس من قبيل التشريع العام الملزم فى جميع الأزمنة والحوادث والأشخاص - على حد زعمهم - على اعتبار أن ماورد منها عن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن صادراً عن الرسول إلا باعتباره إماماً للمسلمين يقدر مصلحتهم التى تحددها الظروف وتمليها الأحوال .

ثم يستندون تلك المزاعم بإثارة بعض الشبهات التى نوردها فيما يلى ثم نعرض لتفنيدها :

١- وردت آيات فى القرآن الكريم تبين بطريق قاطع لا لبس فيه ولا غموض أن القرآن الكريم فيه كفاية المسلمين فى دينهم وتشريعهم مما يؤكد أن البيان الذى كلف به الرسول صلى الله عليه وسلم ما هو إلا التطبيق العملى لما فهمه من القرآن الكريم وهو الذى يعرف بالسنة النبوية ومن هذه الآيـــات :

قول الله تعالى : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا» «٥٥» ، وقول الله تعالى : «ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شىء» ، وقول الله تعالى : «ما فرطنا فى الكتاب من شىء» «٥٦» . وتعنى هذه الآيات أن الله قد أكمل أحكام شريعته فى القرآن الذى أنزله الله تبياناً لكل شىء من الأحكام التى لاغنى عنها فى كل زمان ومكان .

وجـــوابنا علـى ذلـك : أن هذه الآيات القرآنية التى استدلوا بها لاتعنى مطلقاً عدم اعتبار السنة النبوية مصدراً للتشريع ، بل على

Scanned by TapScanner

العكس من ذلك فإن السنة النبوية داخلة تحت بيان القرآن الكريم من حيث أنها تفصل مجمله ، وتخصص عامه ، وتقيد مطلقه ، وتبين مشكله ، وتبسط مختصره ، وقد أوضحنا أمثلة كثيرة لذلك فى معرض الكلام على وظيفة السنة النبوية .

فالقرآن الكريم - إذن - هو أصل التشريع والسنة النبوية مندرجة تحت هذا الأصل ، وكلاهما مصدره الوحى الإلهى الذى يبين للناس دينهم وشريعتهم . والمتأمل فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يجد أن بينهما وحدة فى المقاصد الكلية والأهداف العامة التى تحقق مصالح الناس وسعادتهم ، والمصالح التى جاء بها القرآن الكريم فى كلياته العامة وفروعه الموصلة لتلك الكليات العامة التى ثبتت وتأصلت بالقرآن الكريم ولاتخرج السنة النبوية عن هذه الكليات مع ما فيها من زيادة البسط والبيان على القرآن الكريم إذا استثنينا ما ورد فيها من أحكام تشريعية ليس لها نص فى كتاب الله .

وقد استعرض الإمام الشاطبى «٥٧» أحكام الشريعة الإسلامية فى القرآن الكريم وكذا فى السنة النبوية فوجدها تنحصر فى أمور ثلاثة :-

أولهـا : الضـروريات الخمـس : وهى حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل .

ثانيهـا : الحاجيـات : وهى كل ما يؤدى فى الدين إلى التوسعة ورفع الحرج ودفع المشقة عن الناس كالرخص المخففة للمرض والسفر وفى العادات كإباحة الصيد والتمتع بالطيبات وفى المعاملات كالقراض والسلم ، وفى الجنايات كالحكم بالقرائن وفرض الدية على عائلة الجانى .

وثالثهـا : التحسينيات : وهى الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب ما من شأنه أن يدنس النفس ويتصل بذلك الأخلاق والآداب العامة وغيرها .

Scanned by TapScanner

فجميع هذه المقاصد تهدف إليها الأحكام التى وردت فى القرآن الكريم وفى السنة النبوية . بيد أن القرآن الكريم قد أتى بهذه المقاصد فى صورة قواعد وأصول عامة تتفق مع مقاصد الشريعة أما السنة النبوية فقد جاءت تفريعًا على تلك القواعد والأصول التى تأصلت من عموميات وفروع القرآن الكريم ، ولاتخرج السنة النبوية عن وحدة المقاصد التى جاء بها القرآن الكريم .

وفى تقديرى أن ما قرره الإمام الشاطبى من وحدة المقاصد بين القرآن الكريم والسنة النبوية إنما هو خاص بالأحكام التى وردت فى السنة النبوية مفصلة أو مبينة أو مخصصة أو مقيدة لما ورد فى القرآن الكريم .

أما من حيث استقلالها بتشريع بعض الأحكام زيادة على القرآن الكريم فقد تكفل ببيانه الإمام الشافعى رضى الله عنه فى تفسيره لقوله تعالى : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا» ، وقوله تعالى : «ما فرطنا فى الكتاب من شىء» ، وغيرهما من الآيات حيث قال «٥٨» .

إن هذه الآيات وغيرها لاتتنافى مع ما هو مقرر من أن السنة النبوية هى المصدر الثانى للتشريع بعد القرآن الكريم ، حيث أن ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس لله حكم فبحكم الله سنه ، وكذلك أخبرنا الله فى قوله تعالى : «وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله» .

وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب ، وكل ما سنه قد ألزمنا الله باتباعه ، وجعل فى اتباعه طاعته ، وفى العنود عن اتباعه معصيته التى لم يعذر بها خلقًا ، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجًا .

Scanned by TapScanner

وهذا الذى أشار إليه الإمام الشافعى قد سبق أن أوضحه النبى صلى الله عليه وسلم فى حديثه المشهور : (ألا أنى أوتيت الكتاب ومثله معه) وقوله : (ألا وأن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذى حرم الله) .

وعلى ضوء ذلك فإن الشريعة الإسلامية تتكون من أصلين معاً وهما القرآن الكريم والسنة النبوية ، ومن هنا يجب اتباع السنة كما يجب اتباع القرآن الكريم ، كما أنه قد يرد فى السنة النبوية ما ليس فى القرآن لأن قول النبى صلى الله عليه وسلم واضح وصريح فى أن الذى أحله أو حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذى أحله أو حرمه الله تعالى فى الحكم لأن الله أوجب طاعته ودل على ذلك فى القرآن بمختلف الدلالات وفى شتى المناسبات وبمختلف الصيغ والعبارات على النحو الذى بيناه .

٢- يقولون : لو كانت السنة النبوية تشريعاً كالقرآن لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بتدوينها وحفظها كما فعل ذلك فى القرآن الكريم ، بيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان قد نهى نهياً صريحاً عن كتابة السنة حيث قال : (لاتكتبوا عنى غير القرآن ، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عنى ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) .

وليس من المعقول - على حد زعمهم - أن يكون قول النبى صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره مصدراً للتشريع ثم لا يأمر بتدوين ما به البيان والبلاغ صوناً له من الضياع .

وللرد على تلك الشبهة : ينبغى أن نوضح أن هذا النهى عن كتابة السنة إنما كان فى أول الأمر حيث خشى النبى صلى الله عليه وسلم أن يختلط القرآن إبان نزوله بالسنة النبوية ويقع التباس بينهما ، وحين استقر الأمر وزال الخوف من الالتباس وأمن الاختلاط سمح الرسول صلى الله عليه وسلم بكتابة السنة لبعض أصحابه .

Scanned by TapScanner

وإذا كانت السنة النبوية فى عصر النبوة بصفة عامة تعتمد على الحفظ والرواية على عكس القرآن كما سبق فليس ذلك مبررا لإثارة الشكوك حولها . ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان مطمئنا كل الإطمئنان إلى وعد الله بحفظ شريعته التى كتب الله لها الخلود والدوام إلى يوم القيامة إلى جانب وثوقه فى أصحابه رضى الله عنهم وهم حماة نبيه وحملة لوائه ؛ حيث كان يجلس معهم فيحدثهم ويعظهم من حين لآخر كما كان يقودهم فى المعارك ، ويؤمهم فى الصلوات ، ويخالطهم معلما ومربيا ومبينا لهم أحكام الله فى كل شأن من شئون الحياة وهو فى جميع هذه الأحوال مطمئن إلى ما عرفه عن أصحابه من شدة عنايتهم بحفظ أسانيد شريعتهم بما لم يعن به أمة من الأمم ، وما يكاد عليه الصلاة والسلام ينتهى من حديثه معهم إلا وقد انطبع فى نفوسهم ووعته ذاكرتهم واستوعبته قلوبهم .

ولاعجب فى ذلك فقد كان العرب بصفة عامة يضرب بهم المثل فى الذكاء وصفاء الطبع وقوة العزيمة ، وقد سجل التاريخ أن رؤسهم كانت دواوين سفرهم وصدورهم كانت سجل أنسابهم وأذهانهم كانت كتاب وقائعهم وأيامهم .

وحين جاء الإسلام أرهف قواهم وشحذ مواهبهم ، وصقل طباعهم ، وطهر نفوسهم ، وأنار عقولهم . ومن هنا كان أصحاب رسول الله أوفر الأمم حظا من قوة الذهن ، وسرعة الذهن ، لاسيما إذا كانوا يسمعون أصدق الحديث وهو كلام الله وخير الهدى وهو هدى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم «٥٩» .

ولما كان النبى صلى الله عليه وسلم قد طلب من أصحابه فى حجة الوداع أن يبلغوا عنه حيث قال لهم : (وليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع) ، فقد امتثلوا أمره فحفظوا عنه صلى الله عليه وسلم

Scanned by TapScanner

جميع أقواله وأفعاله وأحواله لأن النبى صلى الله عليه وسلم هو المبلغ عن ربه والمبين لشرعه وأدوا الأمانة على وجهها وروووا أحاديثه وبلغوها .

٣- **ويقـــــولون** : أن السنة النبوية غير مقطوع بنقلها إلينا ، وهل هنا لابد إلا النقل بين اليقين ولو كانت تشريعا لنقلت إلينا عن طريق التواتر مثل القرآن الكريم الذى يفيد العلم اليقينى ، ولو كانت تشريعا كذلك ما تركت بدون تحديد وضبط حتى لايكون هناك خلاف حولها فى تصحيح بعضها وتضعيف بعضها الآخر ، وكذا فى قبول بعضها ورفض بعضها الآخر .

ونحـــن نقـــول : أما أن السنة النبوية لم تتواتر فى نقلها إلينا فلا تكون قطعية الثبوت أو الورود عن النبى صلى الله عليه وسلم فهذا قول لايؤبه له بعد ما نقلت الأمة الإسلامية كلها سنة نبيها صلى الله عليه وسلم بالقبول ، ومحال أن تجتمع الأمة كلها على ضلالة ؛ فضلا عن أن المحدثين قد وضعوا الضوابط العلمية الدقيقة التى تميز السنة الصحيحة من غيرها ، ومن جهة أخرى فإن السنة النبوية على الرغم من أنها فى الأغلب ظنية الورود واجبة العمل والاحتجاج بها وذلك للأدلة التالية :-

أ- أوجب الله على المسلمين بطريق قطعى هو القرآن الكريم أن تعمل بما جاءنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلقا سواء كانت من طريق مقطوع به كالتواتر أو بطريق الآحاد الذى لم يبلغ درجة اليقين ، قال الله تعالى : ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ .

ب - روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد أرسل رسله وقضاته إلى اليمن وغيرها من الجهات للقضاء بين الناس وتبليغ أحكام الشريعة الإسلامية . وقد قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : (إنك ستأتى فى قوم أهل كتاب فادعهم إلى الإسلام ، فإن هم أجابوا فاخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات فى اليوم والليلة ، فإن هم أجابوا فاخبرهم أن الله

فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم ، فإن هم أجابوا فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب) «٦٠» .

كما أرسل النبى صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه إلى بعض الجهات لقبض الصدقات أو لتقرير العهود ونحوها ، وكل هؤلاء الرسل آحاد لايثبت بخبر كل منهم يقين وفى جميع هذه الأحوال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلزم أهل هذه الجهات بقبول قول رسله وقضاته . ولو احتاج الأمر فى كل رسول منهم إلى إرسال عدد التواتر معه لم يكف جميع أصحابه . ولم يفعلوا بذلك ، ولخلت دار الهجره من أصحابه وجميع أنصاره «٦١» .

جـ - إن الشريعه الإسلامية قد حكمت بإنفاذ حكم القاضى بناء على البينات والشهود مع أنها فى الغالب لاتفيد إلا الظن .

د - من المتفق عليه أن على المجتهد أن يعمل بما غلب على ظنه الذى أدى إليه اجتهاده ، وليس من شك فى أنه لايقطع بنتيجة اجتهاده لاحتمال الخطأ فى نتيجة الاجتهاد المبنى على الظن .

من أجل هذا كله فإن العمل بالسنة النبوية على الرغم من إنها ظنية الثبوت غالبًا واجب شرعًا لما ثبت من الدليل القطعى الذى يوجب الاعتداد بها والعمل بأحكامها . ثم أن الظن الذى تفيده السنة النبوية إنما هو فى الحقيقة فى حكم اليقين ؛ لأنه ظن راجح بما توفر فى الرواة من شروط العدالة والضبط والأداء .

على أن الإمام الغزالى «٦٢» يرى أن الظن الذى يفيده خبر الواحد يسمى علمًا فقال : «ومانقل من المحدثين من أنه يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل إذ يسمى الظن علمًا» .

Scanned by TapScanner

أما الفقهاء الأحناف الذين قالوا إن أخبار الآحاد لاتفيد إلا الظن لا العلم اليقيني فقد انتقدوا على أنها حجة يجب العمل بها في الأحكام . وفي ذلك يقول البزدوي : (خبر الواحد لما لم يفد اليقين لايكون حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد لأنه مبني على اليقين ، وإنما كان حجة فيما قصد فيه العمل وهو الأحكام العملية) . وقال الأسنوي : إن رواية الآحاد إن أفادت فأنما تفيد الظن والشارع انما أجاز الظن في المسائل العملية وهي الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين «٦٣» .

وهكذا اتفق جميع الفقهاء على وجوب العمل بالسنة النبوية في الأحكام الشرعية ولو كانت ظنية الورود عن الرسول صلى الله عليه وسلم ومن قبل هؤلاء الفقهاء نجد إجماعا من الصحابة رضي الله عنهم على وجوب اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

فكانوا في حياته ينفذون أحكامه ، ويمتثلون أمره ، ويجتنبون نهيه ، ويحلون ما أحل ، ويحرمون ماحرم ، أما بعد وفاته فكانوا إذا لم يجدوا في القرآن الكريم حكم واقعة نزلت بهم يسألون عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ، كما كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا لم يحفظ سنة في واقعة مايخرج مناشدا المسلمين أيهم يحفظ سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الواقعة .

وهكذا كان عمر وعثمان وعلي وجميع الصحابة رضي الله عنهم دون أن يفرقوا بين ماورد من السنة النبوية بطريق التواتر أو بطريق الآحاد .

ولعل من الضروري أن نعرض لمعنى القطعية والظنية في ثبوت السنة النبوية حيث قسم الفقهاء المحدثون السنة النبوية إلى قسمين :

أ - ماورد وقتها بطريق التواتر .

ب - ماورد وقتها بطريق الآحاد .

Scanned by TapScanner

وضابط التواتر أن يبلغ الرواة حدا من الكثرة تحيل العادة معه اتفاقهم على الكذب ، ويجب أن يتحقق ذلك فى جميع طبقات الرواة بأن يروى جمع من الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم يروى عنهم مثلهم من التابعين وهكذا حتى يصل المروى إلينا . هذا هو التواتر الذى يفيد اليقين .

ومن هنا يكون الخبر المتواتر هو ما اتصل بنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اتصالا بلا شبهة حتى كأنه المعاين المسموع منه وذلك مثل القرآن . والصلوات الخمس وأعداد الركعات ومقادير الزكاة .

أما إذا روى الخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم واحد أو عدد يسير ولو فى بعض طبقات الرواة فإنه لايكون متواترا مقطوعا بنسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنما يكون آحاديا ، فى اتصاله بالرسول شبهه فلا يفيد اليقين وإنما يفيد الظن . وهذا هو ماقرره الفقهاء ونهب إليه الأئمة مالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد فى إحدى الروايتين عنه «٦٤» .

والسنة المتواترة كثيرة وفيرة فى كتب السنة ، فقد ذكر ابن الصلاح وهو من علماء أصول الحديث ، أن هذه الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقا وغربا مقطوع بصحة نسبتها إلى مصنفيها فإذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعدد تحيل العادة معه اتفاقهم على الكذب . أفاد ذلك العلم اليقينى بصحة نسبته إلى قائله ومثل ذلك كثير فى كتب السنة «٦٥» .

هذا من حيث ماتفيده السنة النبوية التى رويت بطريق الآحاد من حيث الضوابط العلمية للسنة النبوية التى توفر الثقة والإطمئنان إلى قبولها ، فالمعروف أن الصحابة رضى الله عنهم هم أول من تلقوا السنة النبوية عن الرسول صلى الله عليه وسلم ورووها إلى من بعدهم وكانوا

Scanned by TapScanner

أحرص الناس على السنة النبوية . كلهم ثقة أمين إن حدث ، واع يقظ أن سمع الرواية . لاتنطوى قلوبهم على غير الإخلاص لهذا الدين وأهله ينصحون لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .

وكان منهجهم فى رواية السنة وقبولها هو الاحتياط والتثبيت وعدم إطلاق الرواية للناس إطلاقا . لقد حدثوا الناس برواية السنة النبوية من غير تحرج حتى ينفعوا الناس فى دينهم ، ويعرفوا هدى نبيهم صلى الله عليه وسلم وتعاليمه ، وكالذين كانوا يتحرجون منه هو الافتراء والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى أمر بالرواية عنه ونهى عن الكذب فيها فقال : (وحدثوا عنى ولا حرج ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) .

وقد ساعد هؤلاء المحدثين من الصحابة ما آتاهم الله من مواهب الحفظ وقوة الذاكرة ، إلى جانب كثرة ملازمتهم النبى صلى الله عليه وسلم ، والتفرغ للسنة النبوية ، وطلب العلم وتكرار الرسول صلى الله عليه وسلم كلامه فكان إذا سلم سلم ثلاثا وإذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثا ..

هذا شأنهم فى رواية السنة النبوية وهو نشرها وروايتها مع تحرى الدقة والاحتياط والتثبت فيها ، وكذلك كان شأنهم فى قبول السنة النبوية ؛ فكان أبو بكر رضى الله عنه وكذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه لايقبلان رواية السنة النبوية حتى يطلبا شاهدين عدلين يشهدان للراوى أنه سمع هذه السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فقد روى أن المغيرة بن شعبة قد حدث أبابكرا حديثا عن توريث النبى صلى الله عليه وسلم الجدة ، وإعطائها السدس من الميراث ، فلا يقبل أبو بكر من المغيرة هذا الحديث مع الحاجة إليه حتى يسأله أمعك شاهدان يشهدان لك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

Scanned by TapScanner

وكذلك روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن أبا موسى الأشعرى سلم على عمر بن الخطاب من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع . فأرسل عمر فى أثره فقال لم رجعت ؟ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع) .. فقال عمر : لتأتينى على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فذهب إلى أصحابه وقال لهم هل سمع أحدكم هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالوا نعم كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره .

أما على ابن أبى طالب كرم الله وجهه فقد كان لايقبل رواية السنة حتى يستحلف الراوى لها أنه سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

يحدث هذا كله فى مجتمع الصحابة الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاركوه عبء دعوته وآزروه ونصروه .. وقد شهد لهم القرآن الكريم بأنهم عدول أمناء ثقات فقال تعالى : «كنتم خير أمة أخرجت للناس .».

كما شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعدالة والأمانة وكرم الصحبة حتى قال : (الله الله فى أصحابى لاتسبوهم ولاتؤذوهم فمن آذاهم فقد آذانى ومن آذانى فقد أذى الله والذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا مابلغ من أحدهم ولا نصيفه) .

نعم يحدث هذا التثبت فى رواية السنة النبوية وفى قبولها عن طريق الشهادة أو اليمين مع رسوخ أقدامهم فى العدالة والأمانة والورع ، الأمر الذى يؤكد صيانة السنة النبوية كمصدر للتشريع من أى تحريف أو تزوير أو تغيير أو تبديل ، ومن ثم يوفر الثقة والأطمئنان إلى رواية السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطة هذا الجيل الأمين المعاصر لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

Scanned by TapScanner

وهذا المنهج الأمين الذى نهجه أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم فى رواية السنة وفى قبولها قد فتح الباب ، ورسم الطريق للعلماء الذين أتوا بعدهم ليبحثوا عن أحوال الرواة وليذكروا صفاتهم ويعرضوها على مقاييس البحث والتدقيق .

وهدفهم الوحيد من وراء ذلك هو الاستبراء للدين والحفاظ على السنة النبوية والإخلاص لله ولرسوله . وكان من أثار تلك الجهود الصادقة فى رواية السنة النبوية وفى فحصها وتخير أجودها إسنادا ، والتوثق من صحة كل حديث يروى وكل كلمة يرويها الرواة ، ورفض رواية الراوى عند الاشتباه فى صدقه ، وتضعيف الحديث لأقل شبهة فى سيرة الراوى وحياته الشخصية ظهور علم مصطلح الحديث الذى اشتمل على أدق الضوابط العلمية والمقاييس التى بلغت منتهاها فى التثبت والإحتياط سواء من جهة الرواة أو المرويات .

كما انطوى على قواعد التحديث وضروب التلقى والأداء وأنواع الحديث وكذلك الجرح والتعديل وهما من أدق الطرق التى ظهرت فى العلم للتحقيق التاريخى ومعرفة النقل الصحيح من النقل الباطل .

وقد عنى علم مصطلح الحديث بتاريخ رجال الحديث الذى عرض لتراجم حملة السنة النبوية ورواتها من حيث معرفة وفياتهم ومواليدهم ومقادير أعمارهم وبيان صفة كل منهم وأقوال المحدثين فيهم لتكون تلك المعرفة وسيلة للكشف عن الكذب والتدليس فى الرواية .

وقد نقل عن سفيان الثورى قوله : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ كما نقل عن حفص بن غياث أنه قال : إذا اتهمتم الراوى فحاسبوه بالسنين ؛ أى احسبوا سنه وسن من روى عنه وضرب لذلك مثلا وهو ماروى عن اسماعيل بن عباس قال : كنت بالعراق فأتانى أهل الحديث فقالوا ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان.. فأتيته فقلت أى سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة ، فقلت : أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين . قال

Scanned by TapScanner

اسماعيل : مات خالد بن معدان سنة ست ومائة .

وهكذا عنى المحدثون بضبط تواريخ الرواة ، ووضعوا سجلات لرواة السنة النبوية اشتملت على سيرة هؤلاء الرواة ومراتبهم فى الرواية وعمن رووا الأحاديث وإلى من نقلوها ومن من المحدثين الثقات عدلهم أو جرحهم .. إلى جانب مواليدهم ووفياتهم .

ونتيجة لما بذل فى هذا السبيل من الجهود .. وما وضع من مقاييس وضوابط على النحو الذى بيناه ، فقد تميزت السنة النبوية وقبل صحيحها وطرح سقيمها ولم يبق شىء من السنة النبوية إلا روى وعرف مقدار صحته أو ضعفه ، وعرف كذلك مايصح الأخذ به ومالا يصح وبذلك حفظ الله دينه وشريعته بحفظ المصادر الرئيسية للشريعة الغراء وهى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وتحقق وعد الله الصادق «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» .

أفليس فى هذا كله أبلغ دليل وأوفى برهان على أن السنة النبوية قد توفرت لها كل عناصر الثقة والإطئنان إلى قبولها كمصدر من مصادر التشريع . وأن ماتتذرع به المنكرون لحجية السنة النبوية إنما هو مجافاة لجانب الحق الذى يعلو ولا يعلى عليه ، وتنكر لصريح النصوص القرآنية التى توجب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والانقياد لما روى عنه من السنة النبوية .. وخروج على إجماع الأمة وفقهائها فى كل زمان ومكان على أن السنة النبوية هى المصدر الثانى للتشريع .

وفى هؤلاء الذين جهلوا قدر السنة النبوية وتجاهلوا مكانتها فى التشريع يقول النبى صلى الله عليه وسلم : (لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر بما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدرى .. ماوجدناه فى الكتاب اتبعناه .. إلا وأنى أوتيت الكتاب ومثله معه)

والله يقـــول الحـــق وهـــو يهـــدى السبيـــل .

Scanned by TapScanner

---

(١) سورة الكهف ٥٥ .

(٢) سورة الإسراء ٧٧ .

(٣) رواه مسلم فى صحيحه .

(٤) سورة الشورى ٥٢ - ٥٣ .

(٥) رواه أحمد والبزار والنسائى والحاكم .

(٦) متفق عليه .

(٧) رواه البخارى .

(٨) متفق عليه .

هذا الحديث رواه الإمام أحمد فى مسنده ، وأبو داود فى سننه ، والترمذى فى جامعه.

هذا الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه، وأبو داود فى سننه.

انظر السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب ص ١٨ ، والسنة النبوية ومكانتها فى التشريع لعباس متولى حماده ص ٢٣ .

(٩) رواه ابن عبد البر .

(١٠) رواه مسلم .

(١١) رواه مسلم .

انظر السنة النبوية ومكانتها فى التشريع الإسلامى ص ٢١ - ٢٢ ، والسنة قبل التدوين ص ١٦ - ١٨.

(١٢) متفق عليه .

(١٣) رواه البخارى .

(١٤) متفق عليه .

(١٥) متفق عليه .

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجوز لراوى الحديث أن يأتى بالمعنى دون اللفظ وإذا كان عالماً بلغات العرب وبقوة خطابها ، بصيراً بالمعانى

Scanned by TapScanner

...فقه ، عالماً بما يحيل المعنى ومالا يحيله ، فإنه إنا كان بهذه الصفة ...ز له ذلك . لأنه يحترز بالفهم من تغيير المعانى وإزالة أحكامها ، ولن ...يكن كذلك فلا . وهنا الجواز مشروط أيضاً بأن لايكون المروى مما ...عبد به ، أو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم .

...ظر أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٢٥١ - ٢٥٢ المحرر .

(١٦) انظر الإسلام عقيدة وشريعة للمرحوم الشيخ محمود شلتوت ص ٥٨ ...ص ١٩٩ .

(١٧) سورة البقرة ٤٣ .

(١٨) رواه البخارى وغيره .

(١٩) رواه الجماعة إلا مسلماً والعثرى هو مايشرب بعروقه من الأرض من ...غير سقى .

(٢٠) سورة البقرة ١٨٧ .

(٢١) سورة المائدة ٣٨ .

(٢٢) سورة الأنعام ٨٢ .

(٢٣) متفق عليه .

(٢٤) سورة البقرة ٢٣١ .

(٢٥) سورة الطلاق ٦ .

(٢٦) سورة البقرة ٢٢٣ .

(٢٧) سورة البقرة ١٩٥ .

(٢٨) سورة المائدة ٩٦ .

(٢٩) سورة المائدة ٣ .

(٣٠) رواه البخارى .

(٣١) رواه أبو داود فى سننه

(٣٢) سورة البقرة ١٨٨ .

(٣٣) متفق عليه .

Scanned by TapScanner

(٣٣) متفق عليه .

(٣٤) انظر نيل الأوطار للشوكانى .

(٣٥) سورة الأنعام ٣٨ .

(٣٦) سورة النساء ٥٩ .

(٣٧) سورة الحشر ٧ .

(٣٨) انظر الرسالة للإمام الشافعى ٩١ ـ ٩٢ .

(٣٩) الشيخ محمد أبو زهرة فى هامش كتابه الشافعى ص ٢٣٩ .

(٤٠) رواه البخارى ومسلم وأحمد فى مسنده .

(٤١) سورة النساء ٢٣ .

(٤٢) سورة النساء ٩٢ .

(٤٣) رواه البخارى ومسلم .

(٤٤) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى الجزء الأول ٢١٣ .

(٤٥) رواه البخارى فى صحيحه .

(٤٦) سورة النساء ٦٤ .

(٤٧) سورة النساء ٥٩ .

(٤٨) انظر التفسير الكبير للرازى الجزء الثالث ص ٢٥٨ .

(٤٩) سورة النساء ٦٥ .

(٥٠) سورة النور ٦٣ .

(٥١) سورة الحشر ٧ .

(٥٢) رواه البخارى

(٥٣) رواه ابن عبد البر .

(٥٤) انظر الاحكام فى أصول الاحكام الجزء الأول ٩٦ ـ ٩٧ .

(٥٥) سورة المائدة ٣ .

(٥٦) سورة الأنعام ٣٨ .

Scanned by TapScanner

(٥٧) انظر الموافقات للشاطبى ٦٢ .

(٥٨) انظر الرسالة للإمام الشافعى ٨٨ الطبعة الأولى بتحقيق أحمد شاكر

العنود : الميل والانحراف والعدول ، أو العتو والطغيان انظر ص ٨٨ الهامش المحرر .

انظر فى هذا الموضوع تقييد العلم للخطيب البغدادى ، وجامع بيان العلم وفضيلة لابن عبد البر ، وأدب الاملاء والاستملاء للمعانى ، والحديث النبوى لمحمد الصباغ ، والسنة النبوية قبل التدوين ، وأصول الحديث

(٥٩) على الرغم من أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا قد أوتوا المواهب فى سرعة الحفظ .. وماكانوا عليه من شوق لاستماع كلام الرسول صلى الله عليه وسلم واستيعاب لما يقول فقد كان بعضهم يكتب أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم .

فقد قال عبد الله بن عمرو بن العاص : كنت اكتب كل شىء اسمعه من رسول الله صلى فنهـتنى قريش وقالوا : اتكتب كل شىء تسمعه ؟ ورسول الله بشر يتكلم فى الغضب والرضا ؟ فأمسكت عن الكتاب وذكرت ذلك لرسول الله فأومأ باصبعه إلى فيه فقال اكتب فوالذى نفسى بيده مايخرج منه إلا الحق .

رواه أبو داود .. كما روى البخارى أنه كان عند على بن أبى طالب كرم الله وجهه صحيفة كتب فيها بعض الأحاديث التى سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٦٠) رواه البخارى ومسلم ..

(٦١) انظر المستصفى للغزالى الجزء الأول ص ١١ والموافقات للشاطبى .. والرسالة للإمام الشافعى رضى الله عنه ..

(٦٢) انظر الاسلام عقيدة وشريعة ص ٦٠

(٦٣) المرجع السابق .

Scanned by TapScanner

(٦٤) المرجع السابق .

(٦٥) انظر مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث .

انظر الرسالة للإمام الشافعى ص ٨٩ ، وسنن ابن ماجه وسنن البيهقى ج ١ ص ٥ ، وانظر سنن أبى داود ، و تيسير الوصول ج ١/ص ٢٤ والكفاية للخطيب البغدادى ص ٤٠ ـ ٤٤ .

Scanned by TapScanner